العنف الخاص، قلق عام
عنف الزوج في الأوضاع الإنسانية
موجز الممارسة، يناير ٢٠١٥

يُعتبر العنف الذي تتم ممارسته ضد السيدات والفتيات من قِبل الزوج ظاهرة عالمية؛ حيث تتعرض له السيدات بواقع سيدة من بين كل ثلاث سيدات خلال حياتهن.[١] ويرجح أن يكون انتشار هذه الظاهرة أكبر في الأوضاع الإنسانية، مع زيادة الأدلة التي تشير إلى أن التعرض للعنف من قِبل الزوج (IPV)[٢] هو أكثر أنواع العنف الذي تتعرض له النساء شيوعاً، بالرغم من أنه قد لا يتم الإبلاغ عنه ويحظى باهتمام أقل من ممثلي الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني مقارنة بالعنف الجنسي من قبل القوات المسلحة.[٣، ٤، ٥، ٦، ٧] وتستقصي دراسة *العنف الخاص، قلق عام*، وهي دراسة جديدة تقوم بها لجنة الإنقاذ الدولية، طبيعة عنف الأزواج ومحركاته في ثلاثة مخيمات للاجئين عبر ثلاث قارات. يوضح البحث أن عنف الزوج في الأوضاع الإنسانية يدفعه مجموعة معقدة من العوامل من بينها أوجه عدم المساواة الموجودة مسبقًا والتي تفاقمت بالتغير السريع في أدوار الجنسين.

تعمق النتائج التي تمخضت عنها دراسة *العنف الخاص، قلق عام* فهمنا لتجربة عنف الزوج التي تتعرض لها السيدات في أوضاع النزوح وتسلط الضوء على النقص في البرامج الهادفة لمنع عنف الزوج والاستجابة الفعالة له. أجريت الدراسة عام ٢٠١٤ في مخيم دوميز في العراق ومخيم داداب في كينيا ومستوطنة أجونج ثوك في جنوب السودان وركزت على ثلاثة أسئلة رئيسية: ١) ما هي **محركات** عنف الزوج **وطبيعته** في الأوضاع الإنسانية؟ و٢) كيف **تعاني** المرأة النازحة من عنف الزوج؟ و٣) ما هي **اقتراحات النساء** بشأن كيف يمكن للمنظمات الإنسانية تعزيز جهود منع عنف الزوج أو الاستجابة له؟ يقدم هذا الموجز النتائج الأساسية للدراسة ويستند إلى المعارف والرؤى التي تشكلت لدى لجنة الإنقاذ الدولية على مدى عقود من عملها مع النساء والفتيات اللاتي يعشن في أوضاع الأزمات، كما يتضمن دراسات بحثية حول عنف الزوج في غرب أفريقيا وسوريا [٨، ٩]، ويقدم توصيات ذات أهمية لمجتمع تقديم الخدمات الإنسانية الذي يعمل داخل أوساط المخيمات الرسمية وخارجها.

عنف الزوج في الأوضاع الإنسانية: ما نعرفه

تعاني النساء والفتيات في كل مكان من ضعف الصلاحيات وفرص التفويض واتخاذ القرار الممنوحة لهن، وبالأخص في أوضاع الطوارئ، مقارنة بالرجال والفتيان.[١٠،١١] ويمكن أن تتفاقم حالة عدم المساواة بين الجنسين هذه بسبب عدم الاستقرار والفقدان اللذين يميزا حالة الصراع والنزوح ويؤديان إلى الإخلال بالأعراف والعلاقات الهيكلية والشخصية. وتخلق هذه التحولات بيئة تتيح للرجال ارتكاب العنف تجاه زوجاتهن مع الإفلات النسبي من العقاب.

ويرتبط عنف الزوج بنتائج خطيرة وغالبًا ما تكون طويلة المدى على السيدات والفتيات. فالأذى البدني والنفسي الذي يسببه عنف الزوج يُعتبر من العوامل المفضية لاحقاً إلى عواقب صحية وجنسية وإنجابية وخيمة خلال حياة المرأة.[١٢،١٣،١٤] وتؤدي القيود والخسائر الاقتصادية والمالية المقترنة إلى زيادة ضعف المرأة والطفل ومعاناتهما المستمرة.

وعلى مدار عقدين من الزمن، عملت لجنة الإنقاذ الدولية مع المجتمعات المحلية التي تعاني من الأزمات لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات. وتعبر السيدات والفتيات اللاتي يفدن إلى مكاتب اللجنة بشكل متكرر عن تأثير العنف الممارس تجاههن على حياتهن في مكانهن الأصلي أثناء الهروب الإجباري والنزوح، وكذلك عند الرجوع لأوطانهم أو إعادة توطينهن. وقد كشفت بيانات اللجنة المتعلقة بتقديم الخدمات [١٥] أن ما يقارب ٤٠٪ من النساء والفتيات اللاتي سعين للحصول على الخدمات عام ٢٠١٤ كنّ يتعرضن للعنف من الزوج.

العنف الخاص، قلق عام: نتائج البحث

قامت لجنة الإنقاذ الدولية، من شهر أبريل حتى شهر يوليو ٢٠١٤، بالتشاور مع ٢٨٤ شخصاً في مناطق الدراسة الثلاثة. وأجريت مقابلات فردية مع ٣٩ ناجية من عنف الزوج يتراوح عمرهن بين ١٨ و٤٦ عاماً، وخصصت فرق تركيز للعمل مع المجتمعات المحلية (١٢ فريقاً من الإناث فقط و١١ فريقاً من الذكور فقط) ومع قادة المجتمعات وممثلي المنظمات (١٤ فريقاً).

العوامل المحركة الأساسية لعنف الزوج

في كل وضع، تم تحديد عدد من العوامل المحركة أو المساهمة في حدوث عنف الزوج، والتي تشمل التغير السريع في الأعراف الجنسانية بسبب النزوح وانفصال النساء عن والديهن وعائلاتهن، والزواج أو إعادة الزواج القسري، بالإضافة إلى الفقر وتعاطي الذكور للمخدرات.

١- التغير السريع في الأعراف المتعلقة بنوع الجنس نتيجة النزوح

أبلغ كل من السيدات والرجال في المواقع الثلاثة أن العامل المحرك الأساسي لعنف الزوج كان الإخلال بالأعراف المتعلقة بنوع الجنس نتيجة النزوح.

في كل المواقع، أكد المشاركون أنه قبل النزوح كانت الأعراف الاجتماعية القائمة تعبر عن وتعزز عدم مساواة المرأة في علاقتها بالرجل، وبما في ذلك من خلال التهديد أو استخدام العنف. فأدوار الجنسين الصارمة تجعل الرجل رب الأسرة وعائلها والمرأة راعية المنزل والمدبرة له ويتوقع منها الخضوع للرجل والاستجابة لمتطلباته الجنسية. وعلى الرغم من أن رعاية الأسرة وأعبائها المنزلية تصبح عملاً صعباً وخطرًا أثناء النزوح، إلا أن النساء عبر مواقع الدراسة كن قادرات على الوصول إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي لم تكن متاحة لهن في وطنهم الأصلي، بما في ذلك الفرص المتاحة عبر البرامج التي تُقدم بواسطة المنظمات الإنسانية. وفي الوقت ذاته، تتضاءل فرص عمل الرجال في أوساط المخيم مما يحد من قدرتهم على دعم عائلاتهم.

"كأن المرأة أخذت مسؤولية الرجل على عاتقها وأصبحن هن من يكسبن لقمة العيش ويسعين على الرزق."
فريق تركيز، مخيم داداب، كينيا

"تتوقع النساء من الرجال جلب الحاجيات، فيما يؤدين هن العمل المنزلي وطهي الطعام وتربية الأطفال. وعندما يرى الرجل أن المرأة لا تؤدي عملها المنزلي، يغضب ويبدأ في استخدام العنف."
مخبر رئيسي، مستوطنة أجونج ثوك، جنوب السودان

أدى وصول المرأة إلى الفرص الجديدة إلى تغيير الديناميكية الاجتماعية وتحدي التوقعات المترسخة بشأن أدوار الرجل والمرأة. ففي العراق على سبيل المثال، أبلغت العديد من السيدات عن شعورهن بأن حقوقهن كانت محترمة بشكل أكبر من قِبل حكومة كردستان والمنظمات في مخيم دوميز أكثر منها في سوريا. وفي جنوب السودان، اشتكى الرجال باستمرار من أن النساء أصبحن أكثر حريةً في المخيمات أكثر مما كنّ عليه في وطنهم في جبال النوبة.[١٦] ويمكن أن يؤدي تخط النساء لأدوارهن التقليدية ودعمهن لعائلتهن إلى حدوث خلافات منزلية، وبالأخص مع اضمحلال فرص الرجال في القيام بذلك. وينجح بعض الرجال في التأقلم مع ديناميكيات التحول هذه، فيما البعض الآخر يستخدم العنف كطريقة لإعادة امتلاك السلطة والتحكم في زوجاتهن. وقد ذُكر "الضرب" بشكل مباشر كوسيلة "تقويم" أو "تعليم" في الأوضاع قبل وبعد النزوح في مخيما داداب وأجونج ثوك، في حين تم التلميح إليه في دوميز. كان مفهوم الضرب من أجل التقويم مرتبطًا عن قرب بمفهوم ضرب النساء لتعزيز احترامهن للرجال. فقد حرم الأزواج نسائهن من المال الذي كسبنه وطلبوا تحويله إليهم لينفقوه كما يحلو لهم وغالبًا ما يكون ذلك في أوجه إنفاق لا تخص الأسرة.

وأوضحت النتائج الارتباط بين مشاركة المرأة في برامج التمكين ومخاطر العنف التي قد تتعرض لها نتيجة لذلك. فالسيدات اللاتي شاركن في هذه الدراسة وجدن أنفسهن يواجهن عملية "مقايضة" بين البحث عن فرص جديدة والحفاظ على سلامتهن.

٢- الانفصال عن الأسرة وتحطم الهياكل المجتمعية

يمكن أن يلعب أفراد العائلة وقادة المجتمع أدوارًا مهمة في منع عنف الزوج. ويحطم النزوح هذه الهياكل والعلاقات ويقلل بشكل كبير خيارات سلامة المرأة عند التعرض للعنف. وفي أماكن الدراسة الثلاثة، وصف المشاركون المجتمعات المحلية في أوطانهم بأنها كانت متماسكة للغاية مع وجود قادة معروفين ولكن الوضع لم يكن كذلك أثناء النزوح. فعلى سبيل المثال، أبلغ بعض الرجال في مستوطنة أجونج ثوك أن انفصام عرى التماسك الاجتماعي نتيجة تشتت الأسر في الوضع الجديد قوض الاحترام الذي يحظى به قادة المستوطنة وأدى إلى انعدام التوجيه الذي يمكن تقديمه للشباب حول كيفية التصرف والتكيف، بالإضافة إلى إظهار بعض الأطفال لسلوك معادٍ للمجتمع. وأبلغت النساء في كل المواقع أنه أثناء النزوح، كان الأزواج أكثر ميلاً لاستخدام العنف تجاههن مع تزايد الإفلات من العقاب لأن أفراد أسرهن لم يعدوا موجودين لمراقبة سلوك الرجال أو الحد من الخلاف. ومن ناحية أخرى، فمن المهم ملاحظة أن بعض السيدات أبلغن أن بعض أفراد الأسرة يمكن أن يصبحون سبباً في إشعال العنف تجاههن أو يسمحون بحدوثه.

٣- الزواج بالإكراه

أثناء النزوح، يمكن أن يكون الزواج فرصة مهمة لتأمين الدعم الاقتصادي والأمان للسيدات والفتيات. وقد أبلغ المشاركون أن الزواج بالإكراه، والذي يشمل الزواج مرة أخرى للأرامل والمطلقات، كان يتم في غالبية الحالات بسرعة في المخيمات، وفي بعض الأحيان دون تكافؤ فرص التفاوض بين العائلات المشتركة في الأمر ودون وجود أنظمة مساعدة تقليدية. الناجيات والمشاركات في فرق التركيز أبلغن بأنهن كن يتمتعن بخيارات حماية أكثر قبل النزوح، حيث كان يتم الزواج من خلال مداولات ملائمة بين العائلة والقادة الدينيين والمجتمعيين. أما في أوضاع النزوح، فقد كان الآباء مجبرين على اتخاذ قرارات مؤلمة بالنظر إلى مخاطر ومزايا تزويج بناتهن المراهقات. وينظر الكثيرون إلى الزواج باعتباره الخيار الأفضل لتأمين الطعام والمأوى لبناتهن والحماية من العنف خارج المنزل. ومع ذلك فإن الزيجات المبكرة والقسرية تضع الفتيات المراهقات في وضع من الاعتمادية الشديدة على أزواجهن الأكبر منهن وعرضه بشكل كبير للتعرض للعنف من الزوج. والأمهات غير المتزوجات اللاتي يسعين للزواج مرة أخرى عرضة لذلك أيضًا. فقد يكون لديهن دافع قوي للزواج كوسيلة لتأمين الحماية الاقتصادية والاجتماعية لأنفسهن ولأولادهن ولأنهن يدركن المخاطر الكامنة في الوسط الاجتماعي والثقافي في كونهن سيدات ليس لديهن أزواج. ويمكن أن يساهم حرمانهم المادي والاجتماعي في حياة زوجية تزيد من خطر التعرض لعنف الزوج.

> "لقد أكرهني أبي على الزواج من رجل أكبر مني. هذا الزواج المبكر والقسري أدى إلى المشكلات وانعدام التفاهم بيننا. [الأزواج والزوجات الآخرون] كان بينهم مشاعر حب ولذلك يفهمون بعضهم البعض. فقد قام زواجهم على التفاهم وهم سعداء بهذا الزواج."
> سيدة ناجية، مخيم داداب، كينيا

٤- الفقر وتعاطي المخدرات

أبلغ المشاركون في كل مواقع الدراسة أن حالة الفقر المدقع الذي تعيشه العديد من العائلات النازحة يمكنه أن يزيد الضغط والتوتر بين الأزواج. ويمكن لذلك، إذا ما أضيف له ديناميكيات تحول القوة الناشئ عن الفرص الجديدة لكسب الدخل التي تتاح للمرأة، أن يصبح عاملاً مساهمًا في تبرير الرجال لاستخدامهم العنف. ويحدث العنف لأن شعور الرجل بذاته يصبح مهدداً مع تصارع الزوجين على امتلاك الموارد الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يتعاطى بعض الرجال في المخيمات الكحول والقات، وهو مادة مخدرة يتم مضغ أوراقها أو يستخدمونها في الشاي، كآلية تأقلم مع الصراع والضغط والملل والإحباط الذي يتعرضون له، وقد أبلغ المشاركون في الدراسة أن الرجال الثمالى أو المخدرون أكثر احتمالاً لاستخدام العنف.

"لو لم يكن مدمناً على الشرب، لم نكن لنواجه أي مشكلة. نحن نقيم معاً فقط. فهو إما لا يتكلم معي أو يتشاجر معي."
امرأة ناجية، مستوطنة أجونج ثوك، جنوب السودان

"عندما تتناقش معهم وتسألهم ما الذي يجبرهم على تعاطي الميرا، سيقولون إنه الضغط: 'عندما أمضغ الميرا يقل توتري وأشعر بالسعادة.'"
مخبر أساسي، داداب، كينيا

خلف الأبواب المغلقة: تجارب النساء مع عنف الزوج

أبلغ النساء في المعسكرات الثلاثة أنهن تعانين من أنواع مستمرة ومتعددة وشديدة من العنف على أيدي أزواجهن. ويعتبر العنف الجسدي إلى حد بعيد أكثر أنواع العنف المُبلغ عنها شيوعاً، على الرغم من أن النساء يتعرضن كذلك للعنف النفسي والجنسي بالإضافة إلى تحكم الرجال في تحركاتهن وتصرفاتهن. وكما هو موضّح أعلاه، أبلغت السيدات أيضًا عن سوء معاملة اقتصادي، حيث يتحكم أزواجهن في موارد الأسرة بما في ذلك دخل المرأة. قالت ناجية من مخيم أجونج ثوك:

"أجني بعض المال وهو يستخدم ما أجنيه للشراب... وقد بدأ الآن في إهانتي لاعتقاده بأني لا أريد أن أعطي له هذا المال لأن لي زوج آخر أرغب في الذهاب إليه وإعطائه المال... بدأ في الشجار لأنني رفضت إعطائه مالي."

وتمنع النساء غالباً من، أو تفرض عليهن قيود بشأن، التفاعل مع أفراد العائلة والأصدقاء والجيران مما يحول دون قيامهن الإبلاغ عن عنف الزوج إلى أقرب الأشخاص إليهن وهذا يزيد من عزلتهن. وفوق ذلك، وصفت النساء عنف الزوج كأمر عائلي خاص يؤدي البوح به إلى وصمهن بالعار. تقول امرأة من مخيم دوميز:

"في يوم من الأيام لكمني زوجي وسال الدم من فمي. وجاءت إليّ واحدة من الجيران، وقالت "ماذا جرى؟" قلت لها "سقطت على الأرض ونزف فمي." نحن لا نرغب في أن يعرف الناس مشكلاتنا."

ويؤثر عنف الزوج سلبيًا على كثير إن لم يكن كافة جوانب حياة المرأة، فهو يضر بقدرتها على العمل المثمر والعيش بكرامة ورعاية أطفالها وأقاربها وعلاقاتها الاجتماعية بالأشخاص الآخرين. وأبلغ المشاركون كذلك عن أن الأطفال الذين يعيشون في أسر يحدث فيها عنف من قِبل الزوج يكونون مضطربين عاطفياً ويشعرن بالخوف ويكونون معرضين لسوء المعاملة. ويمكن استشفاف العلاقة الواضحة بين عنف الزوج وصحة الأطفال من كلمات هذه الناجية من مخيم داداب:

"كنا نعيش في غرفة واحدة مع أطفالي [...] كنت بدأت أهرب مع أطفالي وبدأ في ضربي أمام أعين أطفالي. حتى أنه دهس بعضهم أثناء شجاره معي. استيقظ الأطفال وأخذوا يصرخون لأنهم رأوا أمهم يتم ضربها بواسطة هذا الرجل. حاول الجيران دفع الباب لفتحه. لقد اعتدى علي بدنياً."

البحث عن السلامة: اتخاذ النساء للقرار

عندما تقرر النساء الإبلاغ واتخاذ إجراء تجاه عنف الزوج الذي تتعرض له، فإنهن يلجأن أولاً إلى الأشخاص والخيارات الأقرب من منزلهن. وقد حددت النساء المشاركات في هذه الدراسة أعضاء الأسرة والجيران والمؤسسات المجتمعية والممثلين المجتمعيين كوسائل مفضلة للإبلاغ عندما يصبح العنف سائداً. وأكدت الناجيات على الدور الرئيسي للأسرة وبالأخص الآباء. ويرجع ذلك إلى الأعراف الاجتماعية التي تفرض على النساء أن يكون الإفصاح عن عنف الزوج داخل الأسرة، وكذلك لأن الأسرة تكون أقدر على اتخاذ إجراء لا ينتج عنه إنهاء الزواج.

وفيما يلي عرض للعوامل التي تفكر فيها المرأة عند اتخاذ قرارها بالإبلاغ عن عنف الزوج أو الانفصال عنه:

- شدة العنف ومدته.
- العواقب المحتملة لاتخاذ القرار والتي تشمل القتل أو الإصابة الشديدة أو الطلاق أو الانفصال عن الأطفال أو عدم موافقة العائلة.
- توفر الموارد المادية والمالية والدعم الاجتماعي لأنفسهن ولأطفالهن والذي يشمل مكان بديل للإقامة فيه.
- الوصم من العائلة والمجتمع المقترن بالإفصاح والانفصال.

وتعتمد فعالية الجهات الفاعلة من الأسرة والمجتمع المحلي على العديد من العوامل المستندة إلى السياق والتي لا يمكن تعميمها أو تبسيطها. وفي بعض الحالات، تتلقى المرأة الدعم وتتم معالجة مخاوفهن بشكل كافٍ من خلال الوساطة غير الرسمية وعمليات حل الخلاف. ومع ذلك، قد تصبح المرأة عرضة بشكل أكبر للعنف بعد الإفصاح، بخاصةً إذا تم رفض طلب الدعم أو لم تكن الجهة المتدخلة لحسم الخلاف بالفعالية اللازمة، وبالأخص عند عدم احترام الزوج لهم.

”لا نريد أن يعلم الآخرون عن مشكلاتنا [...] لأن هذا [يؤدي إلى] الشعور بالعار. [...] عندما أمرُّ بمشكلة، لا أريد أن يعلم بها أي شخص من حولي، لأنه عندما أريد الخروج أرغب في أن أكون فخورة وسعيدة وأن يحترمني الجميع.“

سيدة ناجية، مخيم دوميز، العراق

ولا يتم عادةً السعي للحصول على مساعدة جهات الاستجابة الرسمية خارج مجتمع المرأة القريب، مثل مقدمي الخدمات للمتأثرين بالعنف القائم على النوع، ومقدمي الرعاية الصحية، والمنظمات غير الحكومية، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والشرطة إلا عند فشل الحلول التي تستند إلى العائلة والمجتمع المحلي أو عندما يتفاقم الوضع الأسري ويصبح مهددًا للحياة. القليل جدًا من النساء سعى للحصول على خيارات قانونية رسمية: في أجونج ثوك، بدت الناجيات قليلات الاهتمام بالزج بأزواجهن في أنظمة العدالة الرسمية، وفي دوميز وداداب، نسبة ضئيلة فقط عبرت عن رغبتها في العقاب الرسمي.

وعلى الرغم من أن الانفصال المؤقت كان يعتبر واحدًا من الخيارات أثناء تسوية الخلافات، وبشكل خاص للناجيات من العنف المزمن، فإن غالبية السيدات تمنت التوصل إلى حل سلمي يشمل استمرار التعايش كعائلة. فقد تكلمن عن أهمية الوجود مع أطفالهن والحصول على الطعام والمسكن والموارد اللازمة لدعم عائلاتهن. وفي كافة الأوضاع، أُعتبر الطلاق الملاذ الأخير بسبب المساوئ الاجتماعية والاقتصادية المعتبرة التي تحط على المرأة المطلقة والخطر الفعلي بفقد أطفالهن.

آراء النساء: اقتراحات للاستجابة الإنسانية

تقدِّر لجنة الإغاثة الدولية بشدة وجهات نظر النساء للمساعدة في تشكيل أولويات مجتمع العمل الإنساني. وقد طلبت هذه الدراسة من النساء عرض مقترحاتهن لتحسين جهود الوقاية والاستجابة الإنسانية لعنف الزوج. وشملت إجاباتهن ما يلي:

- رفع الوعي والتدريب حول العنف وعدم المساواة بين الجنسين على مستوى المجتمع بما يشمل الرجال وقادة المجتمع.
- بناء مهارات الأزواج لتوطيد العلاقات وتعزيز التفاهم والتعاون والتواصل.
- وضع بروتوكولات رسمية ومجتمعية وآليات مساءلة واضحة للاستجابة إلى عنف الزوج، مثل تحديد فترة زمنية لاحتجاز الأزواج المعتدين بواسطة الشرطة بحيث تعلم الناجيات متى يتم إطلاق سراحهم.
- تزويد النساء بفرص بناء المهارات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية بما يتيح لهن التلاقي وبناء شبكات دعم.
- تعزيز ودعم الشفافية في العلاقات بين مقدمي الخدمة وأفراد المجتمع، بخاصة الرجال، وذلك لتسهيل استثمارهم في تعزيز برامج تمكين المرأة.
- توفير بدائل متعددة من الأماكن الآمنة للنساء، والتي تشمل كما عرّفنها وحددنها النساء الأماكن التي يمكن أن يتخذنها مسكنًا مؤقتًا ويحصلن على الدعم من النساء الأخريات.

التوصيات: منع عنف الأزواج والاستجابة له في الأوضاع الإنسانية

تتطلب عملية الحد من عنف الزوج والاستجابة له بشكل فعّال مصفوفة من التغييرات في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية في حياة المرأة بما يعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية والأعراف المتعلقة بالنوع التي تجعل عنف الزوج ممكن الحدوث داخل الأوضاع الإنسانية وخارجها. فقد تواجه النساء ردود فعل عكسية عندما يتخطين أدوارهن التقليدية والمفروضة عليهن ويتوجب عليهن الموازنة بين الوصول إلى الفرص الجديدة والحفاظ على سلامتهن. بالطبع الحل ليس إهمال تطوير المرأة تعليميًا واجتماعيًا واقتصاديًا، ولكن تحليل المخاطر وتوقعها وإعداد إستراتيجيات للقضاء عليها وخطط لضمان السلامة. من الضروري أيضًا أن نتذكر أنه على الرغم من كون عوامل عنف الزوج الخاصة بالسياق ذات أهمية، إلا هذا العنف لا يمكن تبريره كنتاج للصراع أو الأزمة أو لأي عامل آخر. *استخدام العنف دائمًا مطروح كخيار.*

تستند التوصيات البرنامجية التالية بشأن منع عنف الأزواج والاستجابة له في الأوضاع الإنسانية إلى نتائج دراسة *العنف الخاص، قلق عام* وإلى عقدين من الخبرة والبحوث الميدانية للجنة الإنقاذ الدولية بشأن ظاهرة عنف الأزواج.

١- إشراك النساء والفتيات بشكل مباشر[١٧] وإعطاء الأولوية لتوصياتهن في تصميم التدخلات وتطبيقها وتقييمها كاستجابة لعنف الزوج ومنعه.

ينبغي أن تستشير المؤسسات الإنسانية النساء والفتيات باعتبار ذلك يأتي ضمن أفضل الممارسات في علاج عنف الأزواج. فالنساء والفتيات يفهمن المخاطر والتهديدات اللاتي يواجهنها وهن أقدر على تقديم الرؤية والتوجيه للمؤسسات الإنسانية بشأن الديناميكيات المختلفة لعنف الأزواج في السياق الخاص بهن، بالإضافة إلى العواقب الاجتماعية الأوسع والنتائج المحتملة لأي استجابة. يُعتبر العمل مع النساء والفتيات لفهم القيود والفرص الخاصة بهن، واستراتيجياتهن للحد من المخاطر، وأفكارهن بشأن تغيير الأعراف الصعبة وغير العادلة المتعلقة بالنوع أمرًا أساسيًا لضمان جدوى البرامج وفاعليتها في تلبية المتطلبات الخاصة بهن أنفسهن وأطفالهن.

٢- إعداد استجابة منسقة عالية الجودة للحد من عنف الزوج عبر الخدمات الصحية والنفسية والمتعلقة بالحماية.

لضمان فعالية الخدمات المصممة للاستجابة لعنف الزوج، يجب أن تكون هذه الخدمات منسقة وشاملة بما يعالج الاحتياجات المتعددة الفورية ومتوسطة وطويلة الأمد للنساء الناجيات وأطفالهن. وهذا يشمل الحد من المخاطر ومعالجة الإصابات وتوثيقها وتوفير الإحالات السرية عبر مقدمي الخدمات بغية ضمان صحة وسلامة المرأة.

ويُعتبر بناء القدرات لدى مقدمي الخدمات المختلفين أمرًا مهمًا بشكل خاص لتوفير الرعاية الفعّالة والمنسّقة. ويجب تدريب مقدمي الخدمات النفسية على كيفية تبني ممارسات إدارة الحالة للوفاء بالاحتياجات المختلفة للناجيات من عنف الزوج. وينبغي أن يشمل التدريب كيفية تقديم الاستشارة الداعمة والتعليم بشأن عنف الزوج، ومساعدة الناجيات في تقييم المخاطر والحد منها، وتغطية احتياجات الأطفال والأسرة (مثل الطعام والمأوى)، وأفضل الممارسات المتعلقة بتنسيق الرعاية على نحو آمن وسري ومناسب زمنياً عبر مقدمي الخدمة. ويحتاج مقدمو الرعاية الصحية إلى تدريب خاص حول طبيعة عنف الزوج وديناميكياته، وأفضل الممارسات لتوفير دعم الخط الأمامي بالتماشي مع المبادئ التوجيهية الطبية لمنظمة الصحة العالمية *"الرعاية الصحية لضحايا عنف العشير أو العنف الجنسي"*.[١]

٣- تقديم خيارات سلامة للنساء والفتيات (والمُعالين التابعين لهن) اللاتي يسعين للحماية العاجلة و/أو طويلة الأمد من عنف الزوج.

في بداية حالة الطوارئ، يجب أن تعطي الاستجابة الإنسانية الأولوية لتوفير خدمات الاستجابة الآمنة والسرية للناجيات من عنف الزوج، مع تقديم إرشادات معينة للتعامل مع حالات عنف الزوج تتضمن خيارات سلامة مختلفة. فالسيدات والفتيات تواجهن مستويات وأشكالاً مختلفة من العنف تحتاج إلى خيارات متعددة لمعالجة المخاطر وتحقيق السلامة بشكل ملائم. يجب أن يضع مقدمو الخدمة في اعتبارهم أن النساء يواجهن مخاطر وقد يكنّ عرضة للانتقام والتهديدات والعنف المتزايد من الجاني ومن حوله عند الإبلاغ عن حالة عنف زوجي.

وتشمل خدمات الاستجابة والإجراءات لإعطاء الأولوية لسلامة النساء ما يلي: الخدمات الصحية والنفسية الآمنة والسرية؛ الحماية القائمة على المجتمع المحلي والأنظمة القضائية التي تمنح الأولوية لسلامة الناجية والطفل وتقوم بمساءلة الجناة؛ والحلول طويلة المدى التي تفصل بشكل فعّال الناجية (الناجيات) عن الجاني وتزيل المخاطر والخوف من عنف إضافي وهي قد تكون حلولاً محلية أو قائمة على المجتمع المحلي أو إعادة التوطين بما في ذلك إلى دولة أخرى.

٤- إمكانية استخدام نماذج التدخل على مستوى العائلة والتي تجمع بين إجراءات منع عنف الزوج وسوء معاملة الأطفال والاستجابة لهما.
عادةً ما يحدث عنف الزوج وسوء معاملة الأطفال بشكل متزامن في المنزل، وكلاهما يستند إلى عوامل الخطر ذاتها، ومع ذلك فقليل من البرامج في الأوضاع الإنسانية يعالج المشكلتين بالكامل معًا. وتشير النتائج النوعية المتحصل عليها من التدخلات المختلفة للجنة الإنقاذ الدولية[١٨،١٩] إلى أن النهج المتكامل المستند إلى الأسرة قد يكون فعالاً. فعلى سبيل المثال، أبرزت برامج الأبوة تحسن التواصل وحل المشكلات داخل الأسرة، بما في ذلك ما بين الزوجين، كما كشفت برامج المناقشة الزوجية إمكانية تحقيق تحسن في التواصل وحل المشكلات مع الأطفال.

ويجب أن يركز أي تدخل على مستوى الأسرة يهدف إلى معالجة العنف في المنزل تركيزاً قوياً على المساواة بين الجنسين. ونظراً لكون ذلك مجالاً جديداً، ينبغي تطوير نماذج مشاريع للنهج القائمة على الأسرة وتجريبها وتقييمها وتعديلها وتحديد نطاقها طبقًا لذلك.

٥- الجمع بين البرامج الاقتصادية والاجتماعية للحد من مخاطر التعرض لعنف الزوج.
وتبرهن برامج لجنة الإنقاذ الدولية وبحوثها على أن الجمع بين تدخلات التمكين (مثل فرق مناقشة الأزواج) والتدخلات الاقتصادية التي تستهدف المرأة يمكنه أن يحد من عنف الزوج في المنزل، وبالأخص سوء المعاملة الاقتصادي.[٢٠] ويمثل تمكين النساء من الوصول إلى الموارد الاقتصادية عاملاً مهماً في الحد من تعرضهن للعنف، بالرغم من أن ذلك وحده قد لا يحقق نتائج أو حتى يأتي بنتائج عكسية إذا لم تتم معالجة التوقعات بشأن السلطة وقبول العنف. لذا، فمشاركة الزوجين كليهما بشكل متزامن في ديناميكيات العلاقة والتي تشمل التخطيط المالي ومهارات التواصل والتفاوض وديناميكيات السلطة واتخاذ القرار قد يؤدي إلى الحد من المخاطر ويلعب دورًا هامًا في منع العنف. ويمكن أن تعالج البرامج الاقتصادية وغيرها من البرامج الخاصة بالرجال كذلك ظاهرة عنف الزوج، وذلك من خلال مناقشات حول الموارد المشتركة والمساواة في اتخاذ القرار في المنزل على سبيل المثال.

٦- التأثير على الأعراف الاجتماعية مبكراً وعبر كافة مراحل الاستجابة الإنسانية.
تبقى المجتمعات التي تتأثر بإحدى الكوارث نازحة لمدة تتراوح من ١٥ إلى ٢٠ سنة. وتقع على عاتق جهات تقديم الخدمات الإنسانية مسئولية، كما تتاح لهم فرصة، البدء في تقوية الأعراف الاجتماعية لحماية النساء والفتيات من العنف، وتغيير الأعراف التي تتستر على العنف أو تشجع عليه. هذا العمل التحولي المستند إلى النوع يمكنه أن يساعد في منع العديد من أشكال العنف على نطاق واسع. ومع قيام أنظمة وخدمات الاستجابة وترسخها، يجب على جهات العمل الإنساني أن تقوم أولاً بمعالجة الأعراف الاجتماعية التي يعكسها مقدمو الخدمات والمؤسسات. وهذا يمهد الطريق أمام الناجيات من العنف للوصول إلى الخدمات والدعم بسلام. ويمكن لحملات تغيير الأعراف الاجتماعية المنسقة أن تتكامل، بل ينبغي لها هذا، لمعالجة محركات العنف في المنزل وأسبابه الرئيسية مع اتجاه الموقف نحو الاستقرار. يجب أن تبدأ الاستجابة الإنسانية في مرحلة مبكرة بالعمل على تعزيز أعراف المساواة بين الجنسين التي تأخذ بعين الاعتبار آراء النساء، وتقبل المساءلة تجاه المرأة، وتتحدى قبول عنف الزوج وأن تستمر في ذلك باعتباره أحد أولويات التدخل.

[١] منظمة الصحة العالمية. (٢٠١٤). الرعاية الصحية للنساء ضحايا عنف العشير والعنف الجنسي: كتيب طبي.

[٢] في هذا الموجز، يُعرف عنف الزوج على أنه فعل أو أفعال من العنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي يتم ارتكابه تجاه سيدة بواسطة زوجها، سواءً كانا يسكنان معًا أم لا. ويشمل هذا التعريف أيضًا رفض إعطاء المال لتغطية الحاجات الأساسية بالإضافة إلى السلوكيات التحكمية مثل تقييد حرية انتقال المرأة أو وصولها إلى أصدقائها وأقاربها وخدماتها. وهذه التعريف مقارب جدًا للتعريف الوارد في الدراسة متعددة البلدان التي أجرتها منظمة الصحة العالمية بشأن صحة المرأة والعنف المنزلي تجاه المرأة.

[٣] ستارك إل، إيجر إيه (٢٠١١). مراجعة منهجية لدراسات الانتشار بشأن العنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ المعقدة. *الصدمة والعنف وسوء المعاملة*، ١٢(٣) ١٢٧–١٣٤.

[٤] بيتواي إي (٢٠٠٥). الخيانة المطلقة: تجربة العنف المحلي والأسري في مجتمعات اللاجئين. مركز أبحاث اللاجئين، جامعة نيو ساوث ويلز

[٥] ماكهيل تي، هادلي إم، تومسون دي (٢٠١١). البيوت أسرار: دراسة مختلطة الطرق حول عنف الزوج وتمكين المرأة والعدل في جزيرة أدجيوي، جمهورية الكونغو الديموقراطية. سلسلة أوراق العمل الطلابي للمبادرات الإنسانية في جامعة هارفارد.

[٦] خواجة إم (٢٠٠٤). العنف المنزلي في مخيمات اللاجئين في الأردن. *المجلة الدولية لأمراض النساء والولادة*، ٨٦(١)، ٦٧–٦٩.

[٧] فو إيه، أدم إيه، ويرتز إيه، فام كيه، روبينشتين إل، جلاس إن، بيرير سي، سينغ إس (٢٠١٤). انتشار العنف الجنسي بين اللاجئات في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة: مراجعة منهجية وتحليل بعدي. *PLOS Current Disasters*, 18(1). المعرف الحاسوبي: 10.1371/currents.dis.835f10778fd80ae031a ac12d3b533ca7.

[٨] لجنة الإنقاذ الدولية. (٢٠١٠). لا تتركني أموت قبل أن يحين أجلي.

[٩] لجنة الإنقاذ الدولية. (٢٠١٤). هل نحن نستمع؟: العمل نحو الإيفاء بالتزاماتنا تجاه النساء والفتيات المتأثرات بالصراع السوري.

[١٠] إليسبيرج إم، أرانجو دي جيه، مورتون إم، جيناري إف، كيليسند إس، كونتريراس إم، واتس سي (٢٠١٤). منع العنف ضد النساء والفتيات: ما الذي تقوله الأدلة؟ *The Lancet*. المعرف الحاسوبي: 10.1016/S0140-6736(14)61703-7.

[١١] جارسيا مورينو سي، زيمرمان سي، موريس جيهرينج إيه، هيس إل، امين إيه، أبراهامس إن، مونتويا أوه، بهيت ديويثالي بي، كيلونزو إن، واتس سي (٢٠١٤). معالجة العنف ضد المرأة: نداء للتحرك. *The Lancet*. المعرف الحاسوبي: 10.1016/S0140-6736(14)61830-4.

[١٢] كامبيل جيه سي (٢٠٠٢). العواقب الصحية لعنف الزوج. *The Lancet*, 359(9314): 1331–1336.

[١٣] فالب كيه إل، ماكورميك إم سي، هيمنواي دي، أنفينسون كيه، سيلفرمان جيه جي (٢٠١٤). الأعراض المقترنة بتعقيدات الحمل على الحدود التايلاندية البورمية: دور العنف الناتج عن الصراع وعنف الزوج. *مجلة صحة الأم والطفل*.

[١٤] جوبتا جيه، فالب كيه إل، كارلينر إتش، حسين إم، كيبيو دي، أنان جيه (٢٠١٣). الارتباط بين التعرض لعنف الزوج والصراع المسلح واحتمالية الإصابة باضطراب الكرب التالي للرضح بين النساء في ريف كوت ديفوار. *PLOS One*.

[١٥] تمثل هذه الاتجاهات البيانات التي تم إبلاغها لبرامج حماية المرأة وتمكينها التابعة للجنة الإنقاذ الدولية وشركائها المحليين في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديموقراطية وأثيوبيا وهايتي والأردن وكينيا ولبنان وليبيريا وتنزانيا وتايلاند وجنوب السودان من البيانات المستندة إلى الخدمة والتي تم جمعها عبر نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس من يناير وحتى سبتمبر ٢٠١٤. والبيانات المقتبسة أعلاه من الحالات التي تم الإبلاغ عنها فقط ولا تمثل بأي حال من الأحوال إجمالي الوقوع أو انتشار العنف القائم على نوع الجنس (GBV) في هذه البلاد. تشمل الإحصائيات المعروضة هنا فقط المعلومات المقدمة من الناجيات اللاتي وافقن على مشاركة معلوماتهن الكلية. ولا تمثل البيانات الواردة من ليبريا والعراق وكوت ديفوار وجنوب السودان وتنزانيا بشكل كامل الإطار الزمني إذ قد يكون تم البدء في جمع البيانات منتصف العام أو أنه جمعها اكتمل منتصف العام أو تم تعطيل جمعها مؤقتاً نتيجة كوارث أخرى.

[١٦] جبال النوبة هي منطقة في جنوب كردفان وهي موطن النوبيين في السودان. وقد شهدت جبال النوبة قتالاً وصراعاً مريرين أديا إلى نزوح السكان.

[١٧] تجبر الفتيات، وغالبًا في سن المراهقة، على الزواج بالإكراه والمبكر مما يشكل خطرًا أكبر للتعرض لعنف الزوج، ويجب بذل جهود مكثفة لتوفير أماكن وخدمات آمنة إضافة إلى تقديم برامج الوقاية (التي تركز على منع الزواج الإجباري المبكر بالإضافة إلى العنف) التي تلبي احتياجات الفتيات والتي قد تختلف عن الاحتياجات الخاصة بالسيدات. وعند القيام بذلك، يجب بذل الجهود لعدم تحميل الفتيات المراهقات مسؤولية "حل" مشكلة العنف اللاتي يواجهنها، ولكن بدلاً من ذلك فرض اختيار عدم العنف على الجناة والمحيطين وأعضاء العائلة والمجتمع بشكل عام.

[١٨] لجنة الإنقاذ الدولية. (٢٠١٤). تكوين أسر سعيدة: تقييم أثر تدخلات بناء مهارات الآباء والأسرة على العائلات البورمية المهاجرة والنازحة في تايلاند.

[١٩] لجنة الإنقاذ الدولية. (٢٠١٤). الآباء يصنعون الفارق: نتائج تقييم الأثر العشوائي لبرنامج الأبوة في ريف ليبيريا.

[٢٠] جوبتا جيه، فالب كيه إل، ليهمان إتش، كيبو دي، خوان زي، حسين إم، زيمرمان سي، واتس سي، أنان جيه (٢٠١٣). معايير النوع وتدخل التمكين الاقتصادي للحد من العنف الزوجي تجاه النساء في ريف كوت ديفوار: دراسة تجريبية عشوائية خاضعة للمراقبة. *BMC International Health and Human Rights*, 13(46): 1–12.

GIFT OF THE UNITED STATES GOVERNMENT

مؤلفو موجز الممارسة: أبيجيل إيركسون وسونيا راستوجي.

محررو موجز الممارسة: سارة جرين وهيدي ليمان وليورا وارد.

الباحثون: د. ريبيكا هورن، باحثة مستقلة ود. إيف بافر وإلسا فريس، جامعة ديوك، وكارين واتشر، جامعة تكساس - أوستن.

ممول بواسطة: وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة.

لمزيد من المعلومات حول دراسة العنف الخاص، قلق عام، يرجى الاتصال على: ليورا وارد عبر البريد الإلكتروني Leora.Ward@rescue.org أو زيارة www.gbvresponders.org وwww.rescue.org.